أوقاف المسجد الحرام في مكة منذ عصر التنظيمات ١٨٣٨م حتى ١٩١٨م

إعداد

أ / علياء بنت فياض أحمد الفياض

مقدمة

يُعد الوقف من أهم نتاج الحضارة الإسلامية حيث ظهر كنظام طوعي خيري في المجتمعات الإسلامية، وقد تميز الوقف باتساع بابه المفتوح لجميع المسلمين على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم، مما جعله ركنا أساسيًا في تشكيل بنيان المجتمع الإسلامي وتكافله، إضافة إلى تحمله للعديد من واجبات الدولة تجاه الأفراد والمجتمع. ونظرًا لحرمته وضوابطه الفقهية التي حددتها الشريعة الإسلامية؛ أصبح رأسمال اجتماعي لا يخضع لآليات السوق المعروفة؛ مما ساعد على حفظ الموارد الاقتصادية ونمو عائداتها، واستمرار ريعه على الأسر وذريتها، والفقراء، والمحتاجين والعاملين عليه، وكذلك الإنفاق على المنشآت الدينية والمدنية التي يحظى بها الجميع مجانًا أو بأسعار رمزية.

ونظرًا لمكانة الأماكن المقدسة وإجلالها، فقد كان من الطبيعي أن ينال المسجد الحرام في مكة المكرمة أولوية لدى الموقفين، وتجلى هذا الاهتمام بضخامة الأوقاف وتنوعها وتعدد خدماتها التي حبسها المسلمون دولاً وأفرادًا في تلك البقعة الطاهرة. فآثرت اختيار أوقاف المسجد الحرام موضوعًا للدراسة والبحث في القرن التاسع عشر الميلادي. حين كان العثمانيون يسيطرون على شبه الجزيرة العربية بما في ذلك إقليم الحجاز، حيث تتواجد المقدسات الإسلامية.

وفيما يتعلق بوضع الأوقاف في العهد العثماني، فمن المعروف أن الدولة العثمانية سيطرت على ممتلكات شاسعة جدًا، فكثرت الأوقاف وشهدت طفرة في نموها كمًا ونوعًا. ومنذ بداية الحكم العثماني حرص سلاطين الدولة وولاتها وأعيانها، على حبس الأوقاف للحرم المكي وتخصيص ريعها لخدماته المختلفة. ومع تزايد الأوقاف وتنوعها سعت الدولة العثمانية إلى تشكيل إدارات ولجان تعني بشؤون الأوقاف؛ ومن ذلك لجنة خاصة للإشراف على أوقاف الحرمين الشريفين في عام ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م. وخلال العهود اللاحقة جرت بعض المحاولات من قبل السلاطين العثمانيين لإصلاح أنظمة الوقف والرقابة عليها إلا أنها تعثرت بسبب ضعف القوانين وقلتها وعدم تنفيذها إن وجدت.

وفي الحقيقة لم يبدأ تصحيح أوضاع الأوقاف العامة، وأوقاف المسجد الحرام خاصة إلا في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩م/ ١٢٢٢- ١٢٥٤هـ) الذي كان متحمسًا لإصلاح أجهزة الدولة. فشرع في عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م بإصدار الإصلاحات الأساسية للدولة وقد شمل كثيرا منها الوقف في الدولة.

ولقد استمرت محاولات إصلاح الوقف ضمن التنظيمات العثمانية المتتالية فصدرت قوانين لتنظيم ملكية الأراضي وأوجه استثماراتها وسبل التصرف بها تمهيدًا لتحديد الأوقاف وتنظيمها ومن تلك الأوقاف الخاصة بالمسجد الحرام.

ونتيجة لهذه التنظيمات أصبح لأوقاف المسجد الحرام مرجعيتين رئيسيتين، السلطة القضائية: حيث يقوم القاضي الشرعي بإصدار الحجة وتعيين المتولي والإشراف على تنفيذ شروط الوقف، والثانية، السلطة الإدارية: حيث تتولى الدولة وضع الأنظمة الخاصة بإدارة الأوقاف وضبطها والإشراف على عائداتها واستثماراتها، سواء كانت تلك الأوقاف خاصة أو عامة. ورغم هذا كله، ولأسباب متعددة، فقد عانى الوقف ومؤسساته، سواء أوقاف المسجد الحرام أو غيرها، من خلل كبير واصطدم بكثير من العقبات نتيجة لسوء الاستغلال من السلطات المختلفة.

وبناء على ما سبق، فقد تم تأطير البحث في حقبة تاريخية محددة هي العهد العثماني الأخير، بدءًا من صدور التنظيمات ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م إلى نهاية الحكم العثماني عام ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م. ولهذا، فان دراسة الموضوع، خلال الفترة المذكورة، سوف تبين حقيقة هامة، تؤكد بان عملية إصلاح الأوقاف الرئيسة بدأت في عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، في سياق حركة التنظيمات في الدولة العثمانية، كما أن هذه العملية استمرت حتى نهاية الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وبدون شك، فان هذه التشريعات الحديثة أدت إلى نقلة كبيرة في إدارة الوقف ومؤسساته وخدماته. ونتيجة لهذا، لم يعد الوقف محددًا بالضوابط الفقهية لوحدها أو اجتهادات الموقفين في ضبط الوقف وإدارته، بل أصبح من واجبات الدولة أيضًا العمل على إدارة الوقف وتنظيمه حسب القوانين والتشريعات الحديثة. وهذا كله طال بشكل خاص أوقاف المسجد الحرام في مكة وأوجه تنظيمها وإدارتها. وعلى كل حال، بالرغم من عملية الإصلاح المذكورة فقد تعرضت أوقاف المسجد الحرام وخدماتها إلى سوء الإدارة والتنظيم نتيجة للفساد المستشري في أوصال الدولة العثمانية.

ولقد عالجت هذه الدراسة بعض المتغيرات التي شهدتها أوقاف المسجد الحرام خلال فترة البحث، وبينت أوقاف المسجد الحرام بأقسامها وأنواعها ومواردها، كما وضحت دور المسؤوليات السياسية والإدارية والتنظيمية والسلطة القضائية وهيئات الدولة الرسمية المختلفة.

حسب علمي، لا توجد دراسات كثيرة عن أوقاف المسجد الحرام وإدارتها، ولكن توجد دراسات تطرقت لأوقاف مكة المكرمة في القرن التاسع عشر بشكل غير مباشر، وقد ركز معظمها على وصف أوقاف الحرم ومخصصاته لدى جهة معينة، أو تناولها في ولايات

أخرى دون مكة المكرمة. ورغم هذا، توجد بعض الدراسات التي أمكن الاستفادة منها من جانب المعلومات العامة، ومن الجانب المنهجي.

ولعل من أبرز الدراسات الأجنبية: دراسة مصطفى جولر باللغة التركية أوقاف الحرمين في الدولة العثمانية خلال القرنين السادس والسابع عشر الميلادي (Mustafa r Guler, Osmanls Deuletinde Halemeyn Vakfes (XVI-XVII) Yuyyllas, Istanbul, 2002)، حيث أفرد المؤلف فصل عن أوقاف الحرمين تناول فيه تاريخ إدارة الأوقاف الخاصة بالمسجد الحرام في مكة، ومن الدراسات التركية كذلك كتاب بعنوان الوقف في إطار حركة التنظيمات العثمانية لنظيف اوزوتوك (Oztuk, Nazif, Turk Yenilesme Taihi ceuceuesinde Vakf Muesses, Ankara, 1995)، الذي تناول تطور الأوقاف في الدولة العثمانية والتغييرات التي شملت أنواع الوقف وأقسامه من خلال الإدارة موضحا اثر التنظيمات والإصلاحات على قوانين ونظم الأوقاف الخاصة بالمسجد الحرام.

أما الدراسات العربية التي اعتمد عليها فهي متنوعة وعديدة ومن أهمها دراسة محمد علي فهيم بيومي (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م): مخصصات الحرمين الشريفين في مصر، فهي عبارة عن دراسة شاملة لأوقاف ومخصصات المسجد الحرام وإدارتها في العصر العثماني، وكذلك كتاب تاريخ القضاء في الحرمين الشريفين في القرن الثالث عشر الهجري (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م) الذي قدم فيه صورة واضحة عن القضاء في مكة أثناء القرن التاسع عشر.

كذلك اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع المتنوعة سواء كانت كتب تواريخ بلدان، أو تواريخ دول، أو تاريخ عام، أو كتب تراجم أو مصادر تشريعية، بالإضافة إلى كتب الفقه والأحكام. فكتب تواريخ البلدان وخاصة التي تناولت تاريخ مكة المكرمة جاءت بمعلومات تحتوي على تفاصيل كثيرة عن أوضاع تلك البقعة المقدسة وعن أحوال المسجد الحرام والكعبة المشرفة وتاريخها على مر العصور، فتناول معظمها كل ما اختصت به هذه المدينة المقدسة، موضحا أهميتها في الشريعة والدين ومبينا مكانتها في قلوب المسلمين، ولعل من أهم تلك المصادر التي تناولت تاريخ مكة في القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي. كتاب وضعه مؤلف ينتمي إلى أهم الأسر العلمية في مكة، وهو علي بن عبد القادر الطبري (ت ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م)، وهو كتاب "الأرج المسكي في التاريخ المكي"، وقد جمع فيه المؤلف بين كتابة تاريخ وكتب التراجم فقد تناول كتابة تاريخ مكة والمسجد الحرام، وتحدث عن أهم الأماكن الموجودة بمكة والمتصلة

بالمسجد الحرام كالأربطة والزوايا والمساجد والمدارس وتاريخ إنشائها، والاهم من ذلك انه تكلم عن أوقاف السلاطين العثمانيين ومن سبقهم، وآثارهم الخيرية في مكة المكرمة، وذكر صدقاتهم وإنفاقهم على أهل مكة على أمرائها.

ومن كتب تواريخ مكة كتاب لمحمد بن احمد المالكي الفاسي (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، وهو من كتب التراجم التي تحدثت عن مختلف جوانب الحياة التي عاشها من ترجم لهم، كذلك تناول بالذكر ابرز الأماكن والمنشآت الخيرية المتنوعة في مكة، وذكر بعض الأوقاف الهامة من خلال ترجمته لبعض شيوخ مكة وعلمائها من رجال ونساء.

ومن المصادر المهمة كتاب احمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م) المعروف خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، أهم المصادر التي اعتمد عليها في هذه الدراسة، فمؤلفها رجل عاش في القرن التاسع عشر الميلادي وعاصر الأحداث التي تناولتها الدراسة وأرخ لها، إلى جانب أن هذا الكتاب تناول حياة الأمراء الأشراف وتاريخ مكة وإدارة المسجد الحرام خلال فترة حكمهم.

وللمصادر الفقهية أهمية كبرى، خاصة ما تناول منها أبواب الوقف وأنواعه وبين أحكامه وأوضاعه خلال فترة الدراسة ولعل من أهمها وأكثرها نفعا مخطوط لأبوبكر بن عبدالوهاب محمد أمين الزرعة (ت ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م) "بساط الكرم في القول على أوقاف الحرم"، وهو مؤلف في الفقه الحنفي، وقد تناول قضية الأوقاف في مكة ومسائلها وأحكامها، وبين موقف العلماء وشيوخ الإفتاء من التنظيمات والقوانين العثمانية الصادرة حول الأوقاف في مكة في القرن التاسع عشر.

ومن كتب الفقه "أيضًا كتاب إتحاف الاخلاف في أحكام الأوقاف" للشيخ عمر حلمي (ت ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)، وقد جمع هذا الكتاب العديد من المسائل الوقفية الفقهية، ولكنه وضح أقسام الوقف وأنواعه في الدولة العثمانية، خاصة وان مؤلفه تركي الأصل عاش في أواخر العهد العثماني وعاصر زوال الدولة وانهيارها، فبين أحوال الأوقاف في الدولة العثمانية وعرف كثير من مصطلحات الأوقاف المتداولة عند العثمانيين.

وفيما يتعلق بالوثائق التي اعتمدت هده الدراسة فقد حاولت قدر الإمكان الاطلاع على وثائق تناولت أوقاف المسجد الحرام بشكل مباشر خاصة المتوفرة لدى وزارة الحج والأوقاف في الرياض ومكة المكرمة، وبحمد الله وجدت بعض الوثائق ذات الصلة المباشرة بالأوقاف في مكة وإدارتها التي تمكنت من الاطلاع عليها وتصويرها. وكذلك استفدت من مركز أبحاث الحج حيث أفادتني مجموعة لا بأس بها من الوثائق العثمانية

المتنوعة وذات الصلة المباشرة بموضوع البحث. حاولت كذلك إكمال الحلقات من خلال الذهاب إلى المحكمة العامة في مكة المكرمة. فسمح لي الاطلاع على مجموعة قليلة من بعض سجلات المحكمة العامة التي تحتوي على الصكوك الصادرة في القرنين التاسع عشر الميلادي، الثالث عشر الهجري، فاتضحت لي الصورة إلى حد كبير عن الأوقاف الأهلية والقضاء في مكة تلك الفترة، ومع هذا لم أتمكن من تصوير كل ما بحثت فيه نظرًا لاشتراط المسئولين الاكتفاء بالبحث من خلال الاطلاع فقط دون النسخ ودون كتابة الأسماء الواردة في الصكوك.

أيضًا استعنت بوثائق من خارج الوطن، فوجدت مجموعة لا بأس بها من دور الكتب، وأخص بالذكر الوثائق العثمانية -غير المنشورة - التي وجدتها في مكتبة الأسد في دمشق، واستفدت منها كثيرًا بعد أن ترجمتها إلى اللغة العربية، فقد عثرت فيها على جوانب مهمة تمس القوانين والتنظيمات الجديدة التي صدرت خلال التنظيمات.

علاوة على هذا استفدت من مجموعة الوثائق الهامة التي وفرتها دار الوثائق القومية في القاهرة، رغم أن معظمها تناول الأوقاف الخيرية فقط، إلا أنها أعطتني فكرة واضحة عن بعض أنواع الوقف وأوضاعها في مكة.

أولاً: التنظيمات

ثانيًا: الأوضاع السياسية والإدارية في الحجاز خلال فترة التنظيمات

ثالثًا: مراحل الإصلاح الإداري للوقف في القرن التاسع عشر في الدولة العثمانية

رابعًا: تنظيم أوقاف المسجد الحرام في القرن التاسع عشر

أولاً: التنظيمات:

أطلق مصطلح التنظيمات على مجموعة الإصلاحات التي صدرت خلال عهود السلاطين العثمانيين في أواخر عهد الدولة العثمانية، كأحد سبل إنقاذ الدولة من الانهيار، والمحافظة على تماسكها أمام الامتداد الغربي الأوربي العسكري والسياسي، وقد شملت تلك التغييرات جميع مرافق الدولة العسكرية والسياسية والإدارية والاقتصادية، فهي إذن حركة تجديدية إدارية وسياسية، كما كان لها أهداف أخرى غير الإصلاح، كالتقريب بين المجتمع العثماني والمجتمعات الغربية.

وقد شهد عهد السلطان سليم الثالث (١٢٠٣- ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٨- ١٨٠٧م) بدايات الإصلاح العسكري، وتطوير التعليم العسكري التقليدي إلى النمط الغربي، وما أرتبط به من اقتباس للمعرفة الأوروبية[١]، ثم جاء السلطان محمود الثاني، فخطا بالإصلاح خطوات واسعة، وحاول أن يوقظ الدولة العثمانية من سباتها علها تلحق بركب الحضارة الأوربية. والسلطان محمود الثاني جلس على العرش عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م وهو في الرابعة والعشرين من عمره، وسار وفق سياسة معينة في حكمه منذ البداية، وهي أن يمضي في طريق الإصلاح الذي سلكه بعض أسلافه من السلاطين العثمانيين، ورأى أن يبدأ بالإصلاح العسكري أولا، لأهميته من جهة، ولان الانكشارية عماد القوة العسكرية للدولة عاثوا في الأرض فسادا وأصبحوا خطر يهدد كيان الحكم العثماني[٢]. وقد حاول في البداية إقناعهم بقبول التعليم العسكري الغربي، والانضمام للجيش الجديد الذي شكله السلطان محمود الثاني، إلا أنهم عارضوا بشدة، فعزم السلطان على التخلص منهم سرًا وبالتدريج، نظرا لخطرهم ولأعدادهم الهائلة، حتى تمكن فيما بين عامي ١٨١٤م و ١٨١٦م من القضاء على جماعات صغيرة من وحدات الانكشارية[٣]، وفي السنوات التي تلت، تمكن من إبادتهم مستغلا الظروف السياسية والصراعات مع الدول الأوربية،

---

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، القاهرة، دار الشروق، ط٢، ١٩٩٣م، ص ص١٧٣- ١٨١.

(٢) أحمد إسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص١٢٥.

(٣) محمد عبداللطيف البحراوي، **حركة الإصلاح في عهد محمود الثاني ١٨٠٨– ١٨٣٩م**، القاهرة، د. ن، ١٩٧٨م، ص١٨٢.

كإرسالهم إلى جبهات القتال، أو إلى المناطق الثائرة لإخمادها، حتى تمكن من القضاء عليهم نهائيًا سنة ١٨٢٦م[٤]. وبذلك يكون السلطان محمود الثاني، قد حقق خطوة هامة في طريق الإصلاح العسكري ونجح في وضع أسس الإصلاح الحربي. وتمهيد لاستكمال هذه المرحلة قام ببناء الجيش الجديد، واستعان بالخبراء الأوربيين لتدريب القوات، وانشأ أكاديمية للعوم العسكرية وعددا من المدارس الحربية[٥].

ورغم كثرة الحروب التي واجهتها الدولة خلال عهد السلطان محمود الثاني إلا انه توجه لإصلاح جميع قطاعات الدولة، ففي المجال السياسي، أنشأ مكتبا للترجمة وأفتتح سفارات في بعض العواصم الأجنبية، بغية تنظيم العلاقات الدولية وتحديدها[٦]، ومحليًا حاول إصلاح أجهزة الدولة المركزية، ووضع الأوقاف تحت إشرافه، موجها بذلك ضربة لرجال الدين والعلماء الذين استأثروا بالسيطرة عليها واستغلالها زمنا طويلاً[٧]. وتم ذلك حين صدرت إرادة سنية بتشكيل نظارة الأوقاف الهمايونية سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م[٨].

أما السلطان عبدالمجيد فقد اصدر مجموعة من المراسيم عرضت من خلال فرمان عرف بـ "خط كلخانة" سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م وقد سمي بهذا الاسم نسبة إلى قصر كلخانة الذي جرى فيه إعلان رسمي عن الشروع في تغييرات تشمل جميع مؤسسات الدولة، حيث تلى الصدر الأعظم، رشيد باشا توصيات الفرمان وبنوده بحضور الوزراء ورجال دين من مختلف الطوائف والملل، وقد كان من ابرز توصياته:

١ -ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وأموالهم.

٢ -ضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام.

٣ -توفير نظام ثابت للجندية لا يستمر مدى الحياة.

وقد سميت التنظيمات بهذا الاسم لأنها أعدت لتنظيم شؤون الدولة وفق أسس جديدة

---

(٤) البحراوي، المرجع السابق، ص١٨٢.

(٥) ياغي، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٦) ياغي، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٧) دوقيل راندي ، تنظيم إدارة الوقف في الولايات العربية خلال عهد التنظيمات . المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ،ع ٦٥ ، ١٩٩٣م، ص٤٦٩.

(٨) دوقيل، مرجع سابق، ص٤٦٩.

في جميع المجالات الإدارية والمالية والقضائية والثقافية وقد تركزت معظم التنظيمات حول مسائل ومشكلات واجهتها الدولة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية كالمساواة بين أفراد المجتمع ومنح الطوائف الدينية امتيازات وحقوق[٩]، ففي عهد السلطان عبدالمجيد صدرت إصلاحات جديدة في مجال المالية والمواصلات والأنشطة الثقافية والزراعة والتجارة . ونتج عن ذلك الفرمان تغييرات من أهمها إنقاذ مالية الدولة وتطبيق العدالة في جباية الضرائب[١٠].

استمرت سياسة التنظيمات في عهد السلطان عبدالمجيد فبعد إصدار فرمان خط كلخانة أصدر السلطان فرمانًا جديدًا عام ١٨٥٦م/ ١٢٧٢هـ، على نفس أهمية الفرمان السابق، عرف باسم "إصلاحات خط همايون" وذلك بهدف الاستمرار في تطوير وإصلاح مؤسسات الدولة لكسب رضا الدول الأوربية، ويبحث هذا الفرمان موضوع حقوق المساواة الخاصة بالرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية، فنادى بضرورة تولي غير المسلمين مناصب الدولة، وكفل لهم حرية العبادة وحرية إنشاء المدارس، على أن تتفق في المنهج مع مدارس الدولة، من ناحية أخرى تناولت التنظيمات عدد من المجالات الأخرى، كالمجال الاجتماعي الذي أوصى بمنح المساواة في المعاملة لجميع رعايا الدولة العثمانية على اختلاف أديانهم، كما كان من أهدافها تنظيم أمور الدولة وفق النظم الأوروبية الحديثة، في مختلف المجالات، بغرض إنقاذ الوضع المتدهور وتطوير الدولة[١١].

أما في مجال الممتلكات فقد صدر قانون الأراضي سنه ١٨٥٨م/ ١٢٧٤هـ، وهو أول قانون مدني منظم يحكم أراضي الدولة العثمانية حيازة وتصرفا واستغلالاً بما في ذلك أراضي الأوقاف.

---

(٩) عبداللطيف محمد الحميد، وثائق شؤون الجزيرة العربية في سجلات الدستور العثماني، ١٢٨٩-١٣٤٠هـ/١٨٧٢-١٩٢٢م، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، مج٢، ع١، المحرم - جمادى الآخرة ١٤١٧هـ/ يونيو - ديسمبر ١٩٩٦م،

(١٠) عبدالعزيز محمد عوض، **"التنظيمات العثمانية في الولايات العربية"، الدارة**، العدد الثالث، السنة الثالثة، شوال ١٣٩٧هـ / سبتمبر ١٩٧٧م، ص ص٨٢-٨٦.

وفي مجال التشريع والقضاء: صدرت قوانين خاصة لتنظيم المعاملات التجارية، وقانون الجنسية، وتم تشكيل لجنة لإعادة صياغة القانون المدني للدولة، وصدر ما عرف "مجلة الإحكام العدلية " وكذلك تنظيم المحاكم والأوقاف[١٢]. وفي المجال الثقافي تم انشاء مؤسسات تعليمية أجنبيه في البلاد ثم إنشاء مدارس رسميه وفق المفاهيم الغربية أي إدخال التعليم الحديث إلى الدولة[١٣].

وفي عهد السلطان عبدالعزيز (١٨٦١- ١٨٧٦م/١٢٧٧- ١٢٩٢هـ) استمر صدور التنظيمات في الدولة من خلال إعلان بعض القوانين فقد صدر نظام الولايات ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م[١٤] وخط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٤م، وظهر في عهده أسلوب نظام الحكم المركزي في الدولة بوضوح، ومما ساعد على نجاح هذه السياسة التطور التقني الملحوظ في الدولة العثمانية من حيث تطور وسائل النقل والطرق، وغيرها من وسائل المواصلات التي سهلت عملية الاتصال بين الحكومة في استانبول وبين مسؤوليها في أنحاء الدولة العثمانية[١٥] .

وتتابعت أدوار الإصلاح والتنظيم في الدولة، فشهد عهد السلطان عبدالحميد الثاني صدور مجموعة من القوانين الإدارية والتجارية، كما تبنى القرارات الإصلاحية التي وردت في خط كلخانة حيث تم توسيع مجلس الأحكام العدلية ومنح سلطة الرقابة على التنظيمات وإنشاء محكمة تجارية، ومحاكم مدنية وجنائية مختلطة[١٦]، وتم في عهده إعلان القانون الأساسي، أو ما عرف بالدستور وذلك في سنة ١٨٧٦م/ ١٢٩٣هـ، حيث أجرى السلطان تنظيمات عديدة في مجالات مختلفة، اتسمت بالنجاح وساعدت في سد عجز الدولة

---

(٢) سعد سعود آل دريب، **التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية**، الرياض، الإدارة العامة للثقافة والنشر، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٢٢٦.

(٣) عبد الرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، "التنظيمات العثمانية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية" **الدارة**، ع١، س٩، شوال ١٤٠٣هـ/ يوليو ١٩٨٣م، ص ص٩٦- ١٢٤.

(١٤) ياغي، مرجع سابق، ص١٥٥.

(١٥) ياغي، مرجع سابق، ص١٥٥.

(١٦) شحادة سعيد السويركي، **حركة التقنين الوضعي والتنظيم القضائي في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني حتى نهاية الدولة العثمانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص٦٩.

الاقتصادي وتطويرها حضاريًا[١٧].

ورغم أن الدولة اتجهت لتحديث القوانين إلا أن الشريعة الإسلامية ظلت هي المطبقة في البلاد، والقانون المدني الذي طبق بها تحت اسم مجلة الأحكام العدلية عام ١٨٦٩م كان تقنين لأحكام الشريعة آخذا بمذهب الإمام أبي حنيفة[١٨] فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة صياغة الفقه الإسلامي في مواد محددة لتسهيل العثور على الحكم المراد، ففي أواخر القرن الثالث عشر الهجري قامت الدولة العثمانية بتشكيل لجنة من العلماء لتقنين أحكام المعاملات اعتمادا على الفقه الحنفي، وشرعت تلك اللجنة في عملها سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩م، وانتهت منه سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م[١٩]، ثم صدرت سلسلة من القوانين الحديثة ضمنها قوانين وتشريعات خاصة بالأوقاف[٢٠].

وخلال مراحل التنظيمات في القرن التاسع عشر بدأت الدولة بطباعة قوانينها وأنظمتها بعد جمعها ودمجها رسميًا، حيث تم تأسيس مجلس الأحكام العدلية، لتولي مهمة إصدار القوانين والأنظمة، ونتج عنه سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م أول مجموعة رسمية للقوانين والأنظمة، ويعد تشكيل مجلس التنظيمات في سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، جمعت القوانين الصادرة من المجلسين الأحكام والتنظيمات تحت عنوان عام هو الدستور وطبعت الطبعة الأولى في سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م[٢١].

وفي منتصف هذا القرن أصدرت الدولة أول قانون متكامل يتناول شؤون الأوقاف وما يخصها وطبق على جميع الولايات الإسلامية والعربية التابعة للدولة[٢٢]. وكانت منطقة الحجاز من أهم الولايات العربية التي سعى العثمانيين لتطبيق وتنفيذ أنظمة الأوقاف وقوانينها الجديدة عليها وخاصة ما يتعلق بأوقاف وشؤون المسجد الحرام.

---

(١٧) الحميد، مرجع سابق، ص١٧٣.

(١٨) عدنان العطار، **الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط**، دمشق، وحي القلم، ٢٠٠٦هـ/ ١٤٢٧م، ص١٨٤.

(١٩) السويركي، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢٠) نوفل، مرجع سابق، ج٢، ص١٢٤.

(٢١) الحميد، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢٢) قحف، "التكوين الاقتصادي"، مرجع سابق، ص٤٠٨.

ثانيًا: الأوضاع السياسية والإدارية في الحجاز خلال فترة التنظيمات:

تعد هذه المرحلة من القرن التاسع عشر مرحله هامة في تاريخ الحجاز أثناء العهد العثماني الثاني، فقد شهدت صدور التنظيمات العثمانية وإعلان حركة الإصلاح، حين تبنت الدولة سياسة جديدة في نظام الحكم والإدارة في البلاد الخاضعة لحكمها المباشر بشكل عام، والجزيرة العربية بشكل خاص، حرصت من خلالها على تطبيق الحكم المركزي فيها،و تقوية نفوذها وتثبيته في المدن الهامة عن طريق التدخل في الشؤون المحلية الخاصة بها[٢٣]، وبالطبع لأهمية الحرمين الشريفين أحكمت قبضتها على الحجاز، فعملت الدولة على تقليص نفوذ الأشراف، ولجأت إلى تغيير الأوضاع الإدارية، من خلال تعيين والي عثماني عام على الحجاز، لتحديد سلطات أمير مكة الشريف للحد من نفوذه وتقييد حريته في التصرف في شؤون مكة المكرمة[٢٤]. فأرسلت إليها ولاة أتراك، مكلفين باختصاصات حددتها الدولة وفق ما تقتضيه مصالحها. لكن الدولة العثمانية وان كانت قد حددت سلطة الشريف إلا أنها أهملت جانبا بالغ الأهمية منذ بداية العصر العثماني الثاني وهوانها لم تضع تنظيمات خاصة ودقيقة لأمور الحجاز وإدارة أحوال المقدسات الإسلامية وعلى رأسها المسجد الحرام، ولم تفرض نظام محدد لإدارة الحجاز مع الولايات الأخرى[٢٥]، لذلك كان تطبيق معظم القوانين المنظمة للأوقاف في مكة المكرمة محدود للغاية فالأشراف كانوا في كثير من الأحيان مطلقي الأيدي ولهم مجال واسع من الحرية خاصة ماتعلق بأوقاف المسجد الحرام[٢٦].

أما محليًا فقد شهدت هذه المرحلة اضطرابات وصراعات سياسية بين الأمراء الأشراف في مكة المكرمة، إضافة إلى تعرض حكم الأشراف المحلي إلى الأخطار الخارجية من أنحاء الجزيرة العربية، كالمد السعودي الذي كان يهدف إلى السيطرة على

---

[٢٣] إسماعيل حقي جارشلي ، اشراف مكة وامرائها في العهد العثماني ، ترجمة : خليل مراد ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ،ط١ ،١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م ، ص٦٣.

[٢٤] أحمد زيني دحلان، **خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام**، ط ١، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ، ص٣٦٥.

[٢٥] نوال سراج ششه، **الحجاز تحت حكم محمد علي ١٢٢٦- ١٢٦٥/١٨١٣-١٨٤٠**، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ص١٨٢.

[٢٦] سنوك هرخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة ،الرياض دارة الملك عبد العزيز ،١٤١٩هـ /١٩٩٩م ج ١، ص ١٤٣.

إمارة مكة وإخضاع أمرائها لحكمهم المباشر[٢٧]. ففي عهد الشريف غالب (١٢٠٢-١٢٢٨هـ/١٧٨٨-١٨٠٣م)بدأ نفوذ الدولة السعودية بقيادة الأمام سعود بن عبدالعزيز (١١٧٨-١٢١٧هـ/١٧٦٥-١٨٠٣م) يتوجه غربا نحو الحجاز، حتى أصبحت قواته تشكل خطرا يهدد أمير مكة، فحاول في أول الأمر مواجهة القوات السعودية بنفسه إلا أنها تمكنت من دخول مكة والسيطرة عليها عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣م، وبعد ذلك أبقى الأمام سعود الشريف غالب على إمارته بعد أن أصبح تابعًا له[٢٨]. إلا أن تلك التبعية لم تستمر طويلاً، لأن السلطان محمود الثاني طلب من محمد علي باشا والي مصر (١٢٢٠- ١٢٦٤هـ/ ١٨٠٥- ١٨٤٨م) سنة ١٨١١م، إخضاع الدولة السعودية والقضاء على نفوذها في الحجاز، ولتحقيق تلك السياسة، بدأ محمد علي باشا إرسال الحملات العسكرية على الجزيرة العربية والحجاز وكان من أهمها الحملة التي قادها بنفسه خلال الأعوام (١٨١٣-١٨١٥م)، حيث نتج عنها استعادة الحجاز ودخولها في حكم الدولة العثمانية المباشر على الأقل من الناحية الاسمية [٢٩]. أما الإدارة الحقيقية فكانت تتم عن طريق مصر وباشرا ف من محمد علي شخصيا حيث بدأ منذ ذلك التاريخ في تطبيق سياسته الجديدة على الحجاز، والتصرف بحرية بعزل وتعيين أمراء مكة وفق مشيئته فلم يعد للدولة العثمانية سلطة فعلية على الحجاز، كما قام بوضع حامية عسكرية في مكة المكرمة، وقام بالعديد من التغييرات الإدارية في الحجاز. كان من أهمها عزل الشريف غالب بن مساعد (١٢٠٢-١٢٢٨هـ/ ١٧٨٨-١٨١٣م) وتنصيب الشريف يحيى بن سرور (١٢٢٩- ١٢٤٢هـ/ ١٨١٤- ١٨٢٧م) أميرًا على مكة عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م[٣٠] والذي اتسمت فترة ولايته بالصراعات والصدام مع أبناء عمومته من بقية الأشراف. فلم يلبث أن عزل عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م بعد أن قتل أحد الأشراف في المسجد الحرام[٣١]. وفي سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ألحقت مكة المكرمة بولاية مصر تحت الحكم المصري تحت ولاية محمد علي مستقلة بذلك عن الدولة العثمانية لمدة سبع سنوات[٣٢]. ولم تعد إلى حوزة الدولة وحكمها المباشر، إلا بعد انحسار

---

[٢٧] جارشلي، مرجع سابق، ص١٩٦.

[٢٨] جار شلي، مرجع سابق، ص١٩٨.

[٢٩] جارشلي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

[٣٠] جارشلي، مرجع سابق، ص٢٠١.

[٣١] جارشلي، مرجع سابق، ص٢٠٤.

[٣٢] ششه، مرجع سابق، ص٢٤.

حكم محمد علي باشا عن الجزيرة العربية عام (١٢٥٦هـ/١٨٤٠م)[٣٣]. وقد أحدث محمد علي تغييرات في نظام الحكم والإدارة، واستمر في تقديم الهبات والإعانات لمكة المكرمة، ويذكر أنه قام سنة ١٨١٥م/١٢٣٠هـ بتنظيم المؤسسات الخيرية في الحرمين الشريفين، وانفق عليها من الخزينة المصرية حيث خصص لها عوائد تأتي من وادي النيل[٣٤] كما قرر صرف رواتب وهبات للعلماء منتظمة[٣٥].

كما استمر في إرسال مخصصات الحرم المكي السنوية كالصرة والكسوة والمنشئات الخيرية، وأوقف لأجلها قرى جديدة في مصر، بعد حل أوقاف كسوة الكعبة وادخلها في بيت المال[٣٦].

أما محليا فقد أصبحت إمارة مكة بعد ذلك تحت حكم الشريف محمد بن عبدالمعين بن عون (١٢٢٧- ١٢٥٥هـ/ ١٨١٣- ١٨٤٠م) الذي تم تنصيبه أميرًا على مكة المكرمة بأمر من والي مصر محمد علي سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، يشاركه في إدارة مكة عثمان باشا بصفته واليًا على الحجاز ومقره جدة، بالإضافة إلى توليه إدارة الحامية العثمانية، ومشيخة الحرم المكي[٣٧]، وقد كان مسؤول عن تنظيم الأمور السياسية، واستتباب الأمن بعد خروج الحامية المصرية منها، ولكن لم تمتد فترة ولاية عثمان باشا لأكثر من أربع سنوات حيث أدى خلافه مع الشريف إلى خروجه من الحجاز عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، ولم يكمل السياسة الإصلاحية التي بدا في تنفيذها في مكة، أما أمير مكة الشريف محمد بن عون لم يلبث أن عزل في منتصف عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥١م وصدرت أوامر من السلطنة تقضي بترحيل عون وأبنائه[٣٨] إلى تركيا وبذلك انتهت إمارته بعد حكم دام أربعا وعشرين سنة[٣٩]،

---

[٣٣] ششة، مرجع سابق، ص ص١٥٩- ١٦٠.

[٣٤] سنوك هروخرونيه، **صفحات من تاريخ مكة المكرمة**، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ج١، ص٢٧٥.

[٣٥] هروخرونيه، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٦.

[٣٦] السيد محمد الدقن، **كسوة الكعبة المعظمة عبر التاريخ**، ط١، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٠٩.

[٣٧] أحمد السباعي، **تاريخ مكة**، مكة المكرمة، دار أحياء التراث إسلامي، ط٨، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ج٢، ص٢٤٣.

[٣٨] حيث كانت الدولة على خلاف معه و لم تكن الدولة راضية عن سياسته السلمية تجاه المهام

وعينت الدولة بدلا منه الشريف عبدالمطلب بن غالب (١٢٤٨- ١٢٩٩هـ/ ١٨٥٥- ١٨٧٢م) الذي لم يستمر طويلا بسبب تمرده على الدولة العثمانية وعدم التقيد بأوامر ورغبات الدولة، وقد عزل من الأمارة في سنة ذي الحجة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، وعينت بدلا منة منافسه أمير مكة السابق محمد بن عون (١٢٢٧- ١٢٥٥هـ/ ١٨١٣-١٨٤٠م)[٤٠]، فعادت الإمارة إلى الأشراف العبادلة، حيث تولى الشريف عبدالله باشا (١٢٧٤-١٢٩٤هـ/ ١٨٥٨- ١٨٧٧م) الابن الكبر للشريف محمد بعد وفاة والده في ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٨م إمارة مكة، وقد منح منصبًا هامًا، إذا منح عضوية في مجلس والآي أحكام عدلية، وهو المجلس الأعلى للأحكام العدلية وقد تأسس كمجلس للإصلاحات العثمانية في ١٨٣٨- ١٨٣٩م[٤١].

وفي العهد العثماني الثاني (١٢٥٦- ١٣٣٤هـ/ ١٨٤٠- ١٩١٥م) اتخذت الدولة العثمانية سياسة جديدة فيما يتعلق بالوظائف الدينية الإدارية، فنقل مقر شيخ الحرم المتولي لسنجقية جدة إلى مكة المكرمة في سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، وصار يعرف بالوالي وشيخ الحرم أيضًا، وصارت مكة تابعة للدولة العثمانية في جميع مرافقها السياسية والاجتماعية. وتوسعت اختصاصات الوالي الذي صار يشرف على القضايا الإدارية في البلاد بدلاً من أمرائها الأشراف[٤٢].الذي كان يعاني أثناء تلك الحقبة من التذبذب الإداري وعدم استقرار أوضاعه السياسية، فشهد فترات متقاربة توالي العديد من الولاة والقواد على منصب الولاية في الحجاز[٤٣]. مما أدى إلى تعثر وصعوبة في تنفيذ الكثير من القوانين والإصلاحات في مكة.

لم يختلف الوضع كثيرا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وان أخذ التنظيم شكلا

التي كلف بها في كل من نجد وعسير واليمن، فقد اكتفى بالمهادنة من خلال عقد معاهدات الصلح مع تلك المناطق دون القضاء على خصوم الدولة، وخشيت الدولة من اتساع نفوذه خارج الحجاز، كما كان لكثرة الخلافات والشكاوى حوله من قبل الولاة دور في ذلك، انظر دحلان، مصدر سابق، ص٨٤.

[٣٩] السباعي، مرجع سابق، ص٥٣٠.

[٤٠] جارشلي، مرجع سابق، ص٢١٨.

[٤١] جارشلي، مرجع سابق، ص٢٢٢.

[٤٢] محمد عبداللطيف هريدي: **شؤون الحرمين في العهد العثماني**، القاهرة، دار الزهراء، د. ت .، ص ص٣١- ٣٢.

[٤٣] دحلان، مرجع سابق، ص٧٣.

جديدا حيث تم الإبقاء على مركز الوالي في مكة بالقرب من الحرم المكي فقط حتى يكون قريبا من الشريف وتكون الأماكن المقدسة تحت إدارة عثمانية مباشرة، رغبة في توطيد الإدارة العثمانية وتوسيع قاعدتها[٤٤]، وأصبح التقسيم الإداري للحجاز ينقسم إلى ثلاثة سناجق، هي مكة وجدة والمدينة[٤٥]، فكانت مكة المكرمة هي المقر الدائم والرئيسي لتطبيق السياسة العثمانية ومباشرة إدارة أراضي الحجاز عمومًا[٤٦]، أما جدة فيدير فيها الأمور ممثل للوالي، يسمى قائم مقام[٤٧].

ساهمت التنظيمات الجديدة بتغيير أوضاع الحجاز من خلال تطوير النظام السائد (الشرافة)، وتطبيق أسلوب جديد في الحكم يعتمد على المشاركة بين الوالي والشريف لكنها لم تؤدي دائما إلى الهدف المنشود في إرساء دعائم الحكم العثماني وتحقيق الهدوء الاستقرار، بسبب تباين السلطات المرتكزة على الوالي العثماني والشريف مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلافات بينهم، وتعارض الرغبات ووجهات النظر وحدوث النزاعات الداخلية[٤٨]، التي أثرت كثيرا على الناحية الإدارية لشؤون مكة المكرمة وكانت إدارة الأوقاف ونظمها أحد أركانها، كما أن فكرة تقييد سلطة الشريف وتحديد صلاحياته كثيرا ما قوبلت بالتحدي والرفض من جانب أمراء مكة الذين استمروا في التصرف بحرية في معظم شؤون الإدارة والحكم كالأوقاف مثلاً، حيث أن الأشراف تمتعوا بحرية التصرف فيها واختيار من يشاءون لإدارتها[٤٩] وخير دليل على ذلك أن معظم الإصلاحات والتغييرات التي نفذها الولاة تمت أثناء غياب الشريف أو انشغاله بأحد الأمور السياسية كالحروب مثلاً[٥٠]، ورغم فرض السيطرة العثمانية السياسية على الحجاز بواسطة تعيين

---

(٤٤) صابرة مؤمن جان إسماعيل، **جدة بين عامي ١٢٨٦/١٨٦٩م- ١٣٢٦ /١٩٠٨م في ضوء المصادر المعاصرة** " رسالة ماجستير غير منشورة" جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ، ص١٤.

(٤٥) يغيم ريزفان، **الحج قبل مائة سنة الرحلة السرية للضابط الروسي عبدالعزيز دولتشين إلى مكة المكرمة ١٨٩٨-١٨٩٩م**، ط١، بيروت، دار التقريب، ١٩٩٣م، ص١١٧.

(٤٦) نبيل عبدالحي رضوان، **الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (١٢٨٦-١٣٢٦هـ/ ١٨٦٩- ١٩٠٨م)**، جدة، تهمة للنشر، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص٢٨.

(٤٧) هروخرونيه، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٨.

(٤٨) دحلان، مصدر سابق، ص٣٥٦.

(٤٩) أوزون، مرجع سابق، ص٦٤.

(٥٠) هروخرونيه، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٣.

الولاة ومشاركتهم لأمراء مكة في الحكم[٥١]، إلا إن الدولة واجهت صعوبات في تطبيق التنظيمات وفي تنفيذ الكثير من الإصلاحات الداخلية في مكة المكرمة[٥٢]، نظرا لتفوق نفوذ وسلطة أمراء مكة على الوالي، وتمتعهم بالتأييد والنصرة غالبًا من قضاة مكة وعلمائها.

ثالثًا: مراحل الإصلاح الإداري للوقف في القرن التاسع عشر في الدولة العثمانية:

أ - التطوير الإداري:

كما يؤثر الوقف ويؤدي دوره الحيوي في المجتمع فهو يتأثر بأوضاع الدولة وأحوالها فتنعكس سلبًا وإيجابًا على أدائه في المجتمع . وقد يتراجع وينحسر في حال تدهورهما، ويزدهر حين تستقر الأوضاع ويستتب الأمن والرخاء في الدولة. وبحلول القرن التاسع عشر الميلادي دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديدة أخذت طابعا خاص، حيث تميزت بتوجه السلاطين للإصلاح وتطبيق السياسة المركزية في إدارة الدولة والولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني آنذاك، وكان تنظيم أوقاف المسجد الحرام في مكة المكرمة وتوحيد قطاعاته أحد أهدافها، فمع مرور الوقت وتقادم العهد تعرضت بعض الأوقاف إلى الضياع والخراب، كما وجدت الأوقاف التي فقدت وثائق إنشائها، فلم يعرف الواقف أوالى من أسندت إليه إدارتها، كما إن عدم كفاية القائمين على إدارة بض الأوقاف أو عدم أمانتهم أدى إلى ضياعها وخرابها[٥٣]، إضافة إلى طمع بعض الولاة والسلاطين في الأوقاف واستيلائهم عليها قد أدى إلى نفس النتائج السيئة على الوقف، علاوة على أن الأوقاف التي كانت تحت أيدي العلماء لم تسلم من العبث، فطالها سوء الإدارة والاستغلال المالي، بعد أن ضعفت فئة العلماء، وانعزلت، وصارت عالة على الإدارة[٥٤].

كما أدركت الدولة أن النظام الوقفي كغيره من الأنظمة أصابه في تلك الفترة من الزمن، الكثير من سؤ الإدارة والركود فتراجعت خدماته كما تلاشت أثاره الحيوية في بناء المجتمع، وتمهيدًا لإعادة البناء أسندت الدولة إدارة الوقف إلى مرجعيتين:

---

(٥١) جارشلي، مرجع سابق، ص٦٤.

(٥٢) دحلان، مرجع سابق، ص٨١.

(٥٣) قحف، **التكوين**، ص١٨٤.

(٥٤) السيد، **الاجتهاد**، ص٢٩٥.

١ ـ السلطة القضائية: وهي التي يتولاها القاضي الشرعي، وتتعلق مسؤولياتها بإصدار الحجج الشرعية الوقفية وتعيين متولي المشرف على الوقف وبإسناد الوقف إلى القضاء يكون الوقف قد خرج من هيمنة الدولة المباشرة إلى المجتمع .

٢ ـ السلطة الإدارية: وتختص بها الدولة، ومن أهم صلاحياتها وضع الأنظمة الخاصة بعقارات الأوقاف وتنظيمها وضبطها وإدارتها وتأجيرها واستثمارها[٥٥].

ويبدو ان بوادر إصلاح الأوقاف في الدولة العثمانية بدأت منذ القرن السابع عشر حين حاول بعض السلاطين إصلاحها ولكن دونما نجاح يذكر[٥٦] ولكن الإصلاح المؤثر بدا في عهد السلطان مصطفى الثالث (١١٧١هـ/ ١٧٥٧م)، حيث قام بمعاونة من وزيره الأول راغب باشا في تنظيم بعض الشؤون الخاصة بالأوقاف كما عهد بإدارة الأوقاف العمومية إلى أحد أغوات السراي قيزلار[٥٧*]، ثم ظهرت تنظيمات وإصلاحات بسيطة للأوقاف من بعده، إلا أن الخطوات الأولى والعميقة في إصلاح وتنظيم الوقف، بدأت في عهد السلطان محمود الثاني، عندما أمر بحل نظام الإقطاع في عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م، وذلك بعد أن أقدم السلطان القضاء على وحدات الجيش الانكشاري، وشكل جيشا جديدا بدلا منها فحل أقسام من الاقطاعات وعمل على تحويل عائداتها الضرائبية للخزينة للأنفاق على مصالحها[٥٨] لم يكتفي بذلك، بل لجأ إلى تحديد ملكية الأراضي في الدولة وتنظيمها، واثبات حقها في ملكية أراضيها، وتوفير مصدر دخل كبير لصالح الخزينة وصناديق الأوقاف لضمان استمرارية مؤسساتها، ثم إنشاء تشكيلات الأوقاف الإدارية، حيث تعتبر التشكيلات الإدارية الخطوة الثانية التي نفذتها الدولة العثمانية في سبيل تنظيم وضبط الأوقاف والإنفاق على مصالحها بعد حل نظام الإقطاع وتتمثل تلك التشكيلات بتأسيس نظارة الأوقاف ،حين أقدمت الحكومة العثمانية على تشكيلها عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م ويعد هذا الإجراء الخطوة التنظيمية الثانية بعد القضاء على وحدات الانكشارية ، ثم الشروع في

---

(٥٥) قباني، مرجع سابق، ص٧٠٥.

(٥٦) السيد، **الاجتهاد**، ص٢٩٤.

(*) تعني المشرف على دائرة الحريم في القصر السلطاني وأغا دار السعادة و يرأس خدم القصر واغوات القصر السلطاني والاغوات القائمين على خدمة الحرمين الشريفين .انظر: المصري ، مرجع سابق، ص ١٨.

(٥٨) أمين ابوبكر، مرجع سابق، ص٦٧.

حل نظام الإقطاع[٥٩] بعد أن أمر بتوحيد الاقطاعات مع أراضي الدولة[٦٠]، لكن السلطان محمود الثاني لم يتمكن من السيطرة عليها بشكل تام، نظرًا للمعارضة الشديدة التي قوبلت بها معظم محاولات الإصلاح خاصة من فئتي العلماء والعائلات ذات النفوذ[٦١]، فصدر قرار رسمي بإنشاء نظارة الأوقاف السلطانية تلى ذلك صدور العديد من التشريعات واللوائح المتعلقة بالأوقاف[٦٢] بهدف حصرها، وضبطها والإشراف على شؤونها لضمان استمرار عمل المؤسسات الخيرية ومتابعة القضايا الخاصة بالأوقاف الذرية. ولتفعيل دور النظارة ميدانيا عمدت الدولة إلى فتح مديريات فرعية لها في مراكز الولايات والمقاطعات الخاضعة للحكم العثماني، وبموجب ذلك أنيطت مهمة الأشراف على الأوقاف المنتشرة في الحجاز بما فيها أوقاف الحرم المكي إلى والي الحجاز وشيخ الحرم، حيث كان هو الشخص المسؤول عن إدارة الحرم الشريف بمكة المكرمة والمعين من قبل السلطان، ولكن سياسة الإصلاح هذه واجهت قوة لا يستهان بها تمثلت بعلماء الحجاز الذين كثيرا ما رأو في التنظيمات ما يهدد مصالحهم ويمس بمكانتهم الاجتماعية في مكة المكرمة . ففيما يخص التنظيمات المتعلقة بأراضي الأوقاف في مكة واجهت الدولة معارضة من علمائها أدت إلى تأخر وصول وتطبيق التنظيمات ، فلم تصلها سياسة الأوقاف الجديدة التي بدأت في عهد السلطان محمود الثاني إلا في سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م[٦٣]، أي بعد مرور عقد من الزمان على صدورها، ويتضح من هذا الموقف مسألة في غاية الأهمية فيما يتعلق بشؤون الحجاز الإدارية، إلا وهي صعوبة إدخال التنظيمات الجديدة بشكل عام، وتعثر تطبيقها فيما بعد.

واستمرت بعد وفاته محاولات أخرى في هذا المجال الحيوي، ففي سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م اصدر السلطان عبدالمجيد فرمان موجه إلى النواب والمفتين في الولايات العثمانية بخصوص معالجة وإنهاء جميع الدعاوى والمنازعات القائمة حول الأملاك الوقفيّة

---

[٥٩] لمزيد من المعلومات انظر : محمد رجائي ريان، "الإقطاع العسكري في العهدين المملوكي والعثماني"، الدارة، العدد، الثاني، السنة الرابعة عشرة، المحرم، صفر، ربيع الأول ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م أغسطس، سبتمبر، ص ص١١، ٤٣.

[٦٠] ريان، مرجع سابق، ص٣٥.

[٦١] قباني، مرجع سابق، ص٧٠٥.

[٦٢] نوفل، مرجع سابق، ج٢، ص١٢٤.

[٦٣] دحلان، تاريخ، ص٧٨.

السلطانيّة العامة والخاصة[٦٤].

ومن التنظيمات الجديدة التي صدرت بشان الأوقاف سنة ١٨٤٦م/ ١٢٦٣هـ القرارات الخاصة بتنظيم أحد أنواع الأوقاف، ألا وهو الأراضي الوقفية وذلك في عهد السلطان عبدالمجيد، حيث وجهت أوامر وقوانين إلى كافة محاكم الدولة تدعوا إلى ضرورة توثيق جميع الأراضي المدرجة ضمن الأوقاف القديمة الموجودة في أنحاء الدولة العثمانية، بحضور أصحاب تلك الأوقاف إلى المحاكم المحلية وإحضار ما يثبت ملكيتها من مستندات وصكوك تمهيدا للحصول على سندات التمليك التي تثبت ملكيتهم ويتم ذلك بحضور عدد من موظفي إدارة الأوقاف على رأسهم مدير الأوقاف أو من يمثله لمتابعة الجلسات المتعلقة بالأوقاف للدفاع عنها كي لا يضيع حق الأوقاف والموقوفة لهم[٦٥]. أيضًا هناك تنظيمات نصت على ضرورة إرسال البيانات والمعلومات المتعلقة بالأوقاف في الخارج إلى مديرية الأوقاف العامة في استانبول وان تقدم بصورة واضحة وتكون كاملة ومستوفية للشروط ومتضمنة كل المعلومات اللازمة. كذلك صدرت في عهده تعليمات وقوانين خاصة بموظفي الأوقاف حول المتولين على الأوقاف في الخارج اللذين لا يلتزمون بالنظام السائد في دوائر الأوقاف كعدم إرسالهم البيانات والمعلومات إلى مديرية الأوقاف بانتظام حتى لا تضطر مديرية الأوقاف أن تعيد تلك الأوقاف للاستيضاح، كما صدرت تعليمات تقضي بتفرغ متوليي الأوقاف وإعفائهم من الوظائف الإلزامية كالتجنيد[٦٦].

صدرت قوانين وتوجيهات جديدة سنة ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م لتنظيم سجلات الأوقاف الخاصة برعايا الدولة العثمانية، وتوثيقها بعد تصديقها من مجالس المحافظات وإعداد تقارير تبين أحوالها وحفظها في سجلات وإرسال صورة عنها إلى ديوان السلطة للإطلاع تسهيلا لمصالح الموقفين ووضع الأمور في نصابها القانوني[٦٧]. وفي سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م هجرية صدر في عهد السلطان عبد العزيز تنظيمات جديدة وتعديلات في النظام العُثماني، جاء في أحد مواده بنود تناولت حماية الأوقاف والمؤسسات الإسلاميّة من بعض المظاهر الاجتماعية المخالفة للشرع الإسلامي. فقد جاء في احد مواد النظام العُثماني مادة

---

[٦٤] حسان حلاق، **أوقاف المسلمين في بيروت خلال العهد العثماني**، الدار الجامعية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص١٢٤.

[٦٥] سجل أوامر سلطانية رقم ١٧٣، تاريخ ١٨٤٦م/١٢٦٣هـ، دمشق، ص٤٦.

[٦٦] سجل أوامر سلطانية، رقم ١٤٩، تاريخ ١٨٥٠م/ ١٢٦٧هـ، دمشق، ص٥١.

[٦٧] سجل أوامر سلطانية، ص٥١، رقم ١٥٠، ١٨٥٠/ ١٢٦٧هـ، مكتبة الأسد، دمشق.

بيع المسكرات ما يلي: (لا تعطى الرخصة بفتح دكاكين ومخازن المسكرات في المحلات القريبة أقله مائة ذراع من الجوامع والتكايا)[٦٨].

ب - قوانين الأوقاف وتشريعاتها الجديدة:

صدر نظام إدارات الأوقاف في الولايات وواجبات مديريها في ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، وذلك في تسعة فصول تضم ستا وخمسين بندًا من أجل ترتيب وتنظيم أعمال دوائر أوقاف الولايات ومهام وواجبات مديرها[٦٩] انتظم أداء معظم الأوقاف في الدولة العثمانية، وكان من أهم مهام إدارة الأوقاف الإشراف على المساجد والمدارس والخطباء والمؤذنين والقيمين والمؤسسات الخيرية الأخرى والخدم والإشراف على تعيين المفتي[٧٠].

وتأكيدا على تنفيذ سياسة الإصلاح، طبقت الأنظمة على جميع الأوقاف الإسلامية المنتشرة في الولايات التابعة للدولة العثمانية، وأصبحت تخضع لإشراف نظارة الأوقاف العثمانية في استانبول[٧١].

من مظاهر التطور التي طرأت على إدارة الوقف عملية التحول التشريعية لأحكام الوقف، فيمكن القول أن بوادر عملية تحول الوقف من الإطار الفقهي بحالته التقليدية إلى الإطار القانوني بوضعه الحديث، قد بدا جزئيا في سياق حركة الإصلاحات العثمانية -أو ما عرف بالتنظيمات- خلال عهد السلطانيين عبدالمجيد، وعبدالعزيز في الفترة الممتدة من سنة (١٨٣٩/ ١٨٨٠م)[٧٢] ففي بداية عهد التنظيمات عام أثناء حكم السلطان عبدالعزيز بعد إنشاء "نظارة الأوقاف العثمانية" بموجب قانون حدد أنظمة الرقابة على أموال الأوقاف[٧٣] أصدرت الدولة نظام إدارة الأوقاف في ١٩جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م وبمقتضى هذا القانون حدث تنظيم لسجلات الأوقاف ووضعت طرق جديدة لتوثيقها وتحصيل وارداتها، ومراقبة كل ما يتعلق بشؤونها، ويعد ذلك النظام أول اتجاه

---

[٦٨] حلاق، مرجع سابق، ص١٢٢.
[٦٩] نوفل، مرجع سابق، م٢، ص١٢٧.
[٧٠] النجار، مرجع سابق، ص ص٣٥٧ - ٣٥٧.
[٧١] حلاق، مرجع سابق، ص١٣٢.
[٧٢] غانم، مرجع سابق، ص٨٤.
[٧٣] قباني، مرجع سابق، ص٧٠٥.

لتدوين سجلات الأوقاف في إطار حركة التنظيمات[٧٤]، تلي ذلك صدور سلسة من القوانين وفي عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م صدرت أنظمة العلم والخبر، وفي عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م صدرت أنظمة الأراضي الوقفية[٧٥]. أما ما يتعلق بشؤون إصلاح الأوقاف في مكة المكرمة خلال عهد السلطان عبدالعزيز عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٩م صدر قرار يقضي بمصادرة أراضي الأوقاف في الحجاز إلا أن الباب العالي سرعان ما اضطر إلى إلغاءه بعد أن قوبل بالرفض من جانب أمير مكة وعلمائها[٧٦] ونتيجة للخلافات بين الشريف والوالي العثماني، لم تصل سياسة إصلاح الأوقاف إلى الحجاز إلا في عام ١٢٦٦ هـ/ ١٨٥٠م[٧٧].

ولعل إصلاحات الوالي حسيب باشا (١٢٦٤- ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٧- ١٨٤٩م)[٧٨] أهم الإصلاحات التي طبقها على بعض القريبة من بالمسجد الحرام خلال فترة التنظيمات، فبعد تعيينه واليا على الحجاز سنة (١٢٦٤- ١٨٤٨م) خلال حكم الشريف محمد بن عون حاول إدخال تنظيمات جديدة على الأوقاف السلطانية[٧٩]، والتي كان هدفه الأول منها إصلاح أحوال المسجد الحرام، وإعادة الأمور إلى نصابها، فرغم أن المسجد كان ينال العناية والاهتمام إلا أن ما يثير الاهتمام، هو سوء أحوال المسجد الحرام من الداخل، أي مكان إقامة الصلاة وجلوس المصلين حيث لم تنل الاهتمام الكافي في البداية، ولقد ورد ما يفيد بان الاهتمام بفرش المسجد الحرام ونظافته كان يقل عن المسجد النبوي الشريف والعناية به، ولذلك رفع والي مكة حسيب باشا سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م خطابا إلى السلطان عبدالمجيد يطلب فيها إنشاء يتضمن إنشاء أربع مدارس في مكة المكرمة لرفع العبء عن ساحات الحرم الشريف وتوفير الخدمات اللازمة لبيت الله الحرام وزائريه وان يتم العمل

---

[٧٤] محمد كمال الدين إمام، "الإطار التشريعي لنظام الوقف في بلدان وادي النيل"، في: إبراهيم البيومي غانم، **نظام الوقف في المجتمع المدني** ، ، **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ص١٨٥.

[٧٥] قباني، مرجع سابق، ص٧٠٥.

[٧٦] دحلان، مرجع سابق، ص٣١٥.

[٧٧] نقس المرجع والصفحة.

[٧٨] الوالي الواحد والأربعين على الحجاز، ولد عام ١٨٠٥م تدرج في أعمال ومناصب رفيعة في الدولة داخل العاصمة وخارجها، يعد من رجال الدولة الأكفاء وأصحاب الخبرة الطويلة والدراية والحنكة في شؤون الدولة، انظر: آل زلفة، مرجع سابق، ص ٧٥.

[٧٩] هرخرونيه، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٣.

بموجب الأصول المتبعة في الحرم النبوي الشريف، وتم تحويل الموضوع بأمر من الخليفة إلى ناظر الأوقاف الهمايوني، الذي تبنى التوصيات المذكورة حتى اعد تقريرًا بهذا الصدد وصدرت موافقة السلطان على المحضر الذي أعد بهذا الخصوص[٨٠]. ومن أهم الأعمال التي قام بتنفيذها إنشاء مجالس إدارية واستشارية في مدن الحجاز الرئيسية ، كما رسم خطط لإصلاح أحوال الحرم المكي تمهيدا لاستعادة أوقافه، فاتخذ خطوات هامة فعمد على استقطاب الشريف محمد بن عون (١٢٢٧- ١٢٥٥هـ/ ١٨١٣- ١٨٤٠م)، وباقي الأشراف لمساعدته في إتمام عملية الإصلاح، كما شكل مجلسا مؤلفا من أعيان مكة وهم القضاة والعلماء، وكان من أهم أعماله عقد جلسات منتظمة كل ثلاثاء للنظر في الادعاءات والمسائل المتعلقة بالأوقاف[٨١].

وعندما غادر الشريف مكة المكرمة سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م استغل حسيب باشا غياب الشريف وانشغاله بحرب اليمن وبدأ إدخال إصلاحات وتنظيمات جديدة لتنظيم بعض الأوقاف السلطانية[٨٢]، وهذه الأوقاف عبارة عن مباني خيرية متنوعة وأسبلة وحمامات وخلاوي متصلة بأبواب المسجد الحرام فهي أوقاف تابعة للحرم المكي بشكل غير مباشر باحتوائها على أماكن لإقامة الحجاج والزائرين، ولعل السبب الأساسي في توجه الوالي حسيب باشا لاستعادة الأوقاف السلطانية يعود إلى رغبته في إصلاح أوضاع المسجد الحرام أولاً، بعد أن أصبحت ساحاته مكان للجلوس والإقامة وتناول الطعام، من خاصة من قبل فئتي الغرباء والفقراء، مما أدى إلى تلوث ساحاته بالنفايات، وهذا لم يكن يليق بوضع المسجد الحرام ومكانته[٨٣].

علاوة على هذا قرر حسيب باشا استعادة المدارس التابعة للمسجد الحرام، التي سبق أن أنشأها السلطان سليمان القانوني وجعلها وقفًا على الحرم ومأوى للفقراء وشيوخ العلم وطلبته، والمجاورين المقيمين في المسجد. حيث وجد الوالي حسيب أنها انتقلت مع مرور الزمن إلى ملكية أشخاص آخرين، وأصبحت ملكًا خاصًا لهم حيث حولت أحدها إلى مقر للمحكمة الشرعية، أما المدرستان الاخريتان فقد استولى عليهما والي جدة السابق أحمد

---

[٨٠] صابان، نصوص، ص٧٣.

[٨١] آل زلفة، مرجع سابق، ص٧٢.

[٨٢] السباعي، مرجع سابق، ص٥٣٠.

[٨٣] آل زلفة، مرجع سابق، ص٧٦.

باشا وضمها إلى قصره[٨٤]. ومع هذا يشير البعض أن أحمد باشا (١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م) أشترى المدارس بصورة نهائية بعد أن خلصها من أيدي مغتصبيها وجعلها وقف لمجاوري الحرم[٨٥] دون أن يشير إلى دور الوالي حسيب باشا هو من قام باستعادتها، بصفتها أوقاف تم الاستيلاء عليها[٨٦].

كما عانى حسيب باشا من مقاومة العلماء مثل مفتي مكة العلامة السيد عبدالله بن محمد المرغني[٨٧]، الذي كان من أهم الشخصيات التي عارضت إصلاحات حسيب باشا، فقد أفتى هذا الشيخ بعدم جواز إفراغ المباني الخيرية من أصحابها بعد أن ملكوها بالفراغ الشرعي حين أوقفها أصحابها على طلبة العلم ثم استولى عليها وسكنها غير المشروط لهم إذا ثبتت شروط الواقفين[٨٨]. ونتيجة لهذا قام حسيب بعزل المرغني وتعيين محمد ألكتبي[٨٩] مفتيا بدلاً منه، إلا أن الأخير ظل مثل سابقه وامتنع عن الاستجابة لإصلاحات الوالي، وازدادت الأمور سوء، وتطورت إلى خلاف ومواجهه بينه وبين العلماء انتهت في اجتماع عقد في دار الصفا واتفق العلماء بينهم على شكواه للسلطان الذي أمر بعزله، وأمر بعدم جواز انتزاع الأوقاف السلطانية، كما أمر بإعادة المفتي المعزول إلى مكة وصدر أمر سلطاني سنة (١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م)، بترك المسقفات الوقفية على ما كانت عليه[٩٠]. ثم تكررت الشكاوى ضد حسيب باشا، وطالب أهالي مكة ومشائخها بعدم التعرض لمن يسكن

---

(٨٤) آل زلفة، مرجع سابق، ص٧٤ .

(٨٥) صبري باشا، مرجع سابق، ج٢، ص٥٩٣.

(٨٦) آل زلفة: مرجع سابق، ص٧٤.

(٨٧) للإطلاع على رأي القاضي وفتواه في الأوقاف، انظر: الزرعة، مصدر سابق، ص٢ وما بعدها.

(٨٨) الزرعه، مصدر سابق، ص ص٢ - ٣.

(٨٩) محمد صالح ألكتبي ولد بمكة المكرمة سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م وتربى على يد والده تربية دينية وعلمية حيث كان والده يعمل في الإفتاء في: مكة وكان محمد أمينا على فتواه فجمعها ، كما جمع مؤلفات والده أيضا التي كان منها حاشية على كتاب الوقف ، وتولى منصب مفتي الحنفية بمكة وكان دائم التردد على مصر وكان له راتب مخصص نظير لاشتغاله في التدريس والإفتاء في مكة توفي سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٦٨م. الزركلي، ج ٦، ص١٥٢.

(٩٠) وثيقة رقم ١٨ /١١٠/و ح ج، تصنيف جودت داخلية. وثيقة رقم ١٠٤/١٨٩/و ح ج، تصنيف إرادة داخلية المحفوظة صورتها بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، قسم العلوم الإنسانية والإدارية.

في هذه الأوقاف ممن يملكون فراغات شرعية بذلك[٩١]. وأخيرًا صدرت الأوامر من الآستانة بعزل الوالي حسيب باشا عن ولاية الحجاز سنة ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م[٩٢].

وهكذا انتهت ولاية الوالي حسيب باشا الذي. تميز بين معظم الولاة الذين تتابعوا على ولاية الحجاز بالاتجاه إلى إدارة وتنظيم الأوقاف الخاصة بالمسجد الحرام والتركيز على إصلاحها، قبل كل شيء كجزء من سياسته الإصلاحية.

مجمل القول أن القوانين التي شرعت لتنظيم الأوقاف وأوقاف الحرمين خاصة لم تنفذ ولم تطبق بالشكل الكامل والصحيح في مكة، وكانت الأوقاف تفتقد التنظيم والإشراف الجيد لسيطرة فئة معينة عليها[٩٣] تمثلت في الأشراف الذين تقلدوا منصب الإمارة، والعلماء بسيطرتهم على الناحية الدينية المتمثلة بالإفتاء والقضاء فكثيرًا ما أبدو استيائهم من تلك الإصلاحات حيث كانوا يرون فيها مساس بمكانتهم وثرواتهم وقد أشارت بعض المصادر إلى سيطرة الأشراف على كثير من الأوقاف منذ وقت مبكر وكان لهم صلاحيات واسعة في إدارة الأوقاف وكثيرًا ما انحرفوا عن الأمانة واستغلوا سلطاتهم وفقا لأغراضهم الشخصية[٩٤] وكان بعض أفرادهم يحصلون على ريعها دون وجه حق[٩٥].

ومن ضمن التنظيمات الجديدة التي صدرت لتنظيم الأوقاف في مكة خلال القرن التاسع عشر تلك لوائح تمنع المقيمين الأجانب من تملك العقارات في مكة المكرمة والتصرف فيها حتى لو كانت أوقافا[٩٦] وقد أدى تطبيق مثل هذا القانون إلى تراجع عدد

---

[٩١] وثيقة رقم ١٠٧/٥١/ و ح ج، تصنيف ليدز، أوراق المعروضات المتنوعة المحفوظة صورتها بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، قسم العلوم الإنسانية والإدارية.

[٩٢] دحلان، مصدر سابق، ص٢٠٣.

[٩٣] السيد، **الاجتهاد**، ص٢٩٥.

[٩٤] ياسر الحوراني، "البناء المؤسسي للوقف في بلدان الهلال الخصيب"، **نظام الوقف في المجتمع المدني، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ص٥٦٥.

[٩٥] مغربي، **أعلام**، ج١، ص١٠١.

[٩٦] حسين عبدالعزيز شافعي، **الأربطة بمكة المكرمة في العهد العثماني دراسة حضارية ١٣٣٤-٩٢٣هـ / ١٥١٧- ١٩١٥م**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الرياض، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م،

الأوقاف ، فقد تبين أن نسبة كبيرة من الأوقاف تعود إلى واقفين أجانب ومن ضمن تلك القرارات ما ورد في وثيقة مؤرخة بعام (١٨٨١م/ ١٢٩٩هـ) مضمونها تقديم محضر الوكلاء الذي يمنع الأجانب من تملك العقار بالحجاز أو التصرف فيه خاصة القادمين من دول ليست تحت النفوذ العثماني[٩٧].

هكذا يتضح من خلال العرض الموجز أن أثر التنظيمات على الأوقاف لم يكن كافيا ولم ينفذ بشكل كامل لعدد من الأسباب:

١ -سوء الإدارة المحلية، وتأخر التنفيذ من جانب الحكومة العثمانية، ويتعلق هذا الجانب بعوامل مختلفة.

٢ -السيطرة التي مارسها الأشراف باسم الحكم الذاتي وقوة نفوذ العلماء، حالت دون تنفيذ الكثير من القوانين وتطبيق الإصلاحات.

٣ -تعارض بعض القوانين الحديثة مع السلطة القضائية رغم موائمتها للشريعة الإسلامية، واصطدام محاولات التنفيذ مع أراء العلماء والقضاة أحيانًا.

ج - أثر التنظيمات على الأوقاف، إدارة وتنظيمًا:

أحدثت الإصلاحات التي قام بها السلطان محمود نقلة في تنظيم الأوقاف في الدولة،في نهاية القرن التاسع عشر كان التقسيم الإداري لوزارة الأوقاف في اسطنبول، يتألف من مجلس إداري وكان يعين من قبل السلطان، وهو إدارة وقفية تعمل على تنفيذ القرارات وتتكون من عدة عناصر أهمها المأمورين والإداريين، إلى جانب المحاسب والكاتب والجابي[٩٨].

أما نظام الأوقاف العثماني الصادر في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م فقد قسم الأوقاف إلى قسمين:

- أوقاف مضبوطة، أي الأوقاف التي تديرها إدارة الأوقاف وتجبي دخلها . فهي

ص٢٠٧.

[٩٧] شافعي، مرجع سابق، ص٢٠٧.

[٩٨] عدنان أحمد بدر، **"الأوضاع القانونية للأوقاف والإفتاء في ظل الدولة العثمانية" الموقف**، ع٧٨، محرم، ١٤١٢هـ، ص٦١.

الأوقاف التي تشرف عليها الدولة وكانت على ثلاثة أنواع:

- أوقاف السلاطين والأوقاف المنقرضة، وأوقاف انتقلت إلى موظفين يتولونها مقابل مبلغ معين من المال[٩٩].

أما القسم الثاني فهي الأوقاف غير المضبوطة؛ وهي التي تدار من قبل أصحابها الموقفين[١٠٠].

واستكمالاً للإصلاح الإداري حرصت الدولة العثمانية بعد التنظيمات على تحديث وإدارة الأملاك من خلال تغييرات شملت موظفي الأوقاف آملا في تحقيق الإصلاح الوقفي، حيث خصصت بعض موظفي الدولة للإشراف على الأوقاف ذات الصبغة العامة (الخيرية)[١٠١]، وهي التي ينفق ريعها على المساجد والمدارس والمستشفيات، أما الأوقاف الذرية فتركتها في عهدة القيمين عليها،ثم نظمت الأوقاف تنظيما عصريا من حيث الجباية والصرف والإصلاح، وكان من نتائج ذلك توحيد عمل إدارة الأوقاف وتنظيم نفقات الإدارة ونفقات الجباية والصيانة[١٠٢].

كما فرغت بعض الإداريين للاهتمام بالوقف دون سائر الأعمال، وحرصت التنظيمات الجديدة على تعيين إداريين جدد لا يكونون أقرباء لأصحاب الأوقاف كما كان في السابق، كما أصبح تعيين خطباء المساجد والأئمة والمؤذنين غير مرتبط مباشرة برضي أو قبول القيم أو المتولي، وكذلك خصصت مراقبين ومدققين حكوميين للنظر في شؤون الأوقاف[١٠٣]. وأوصت كذلك بإنشاء مجالس محلية لإصلاح الأوقاف في جميع الولايات العثمانية بما في ذلك جزيرة العرب وفعلا تم إنشاء مجلس للنظر في الأوقاف في مكة خلال ولاية الوالي حسيب باشا.

استمرت الإصلاحات، وتتالى إصدار القوانين حتى نهاية القرن التاسع عشر، ففي عام ١٨٩٥م/ ١٢٧٦هـ صدرت إرادة سنية تقضي بتقسيم الأوقاف الخيرية أقساما بحسب وجوه صرفها. وان ما يزيد في إيرادات تلك الأقسام عن نفقاتها، بعد وفاء ما يظهر من

---

[٩٩] صابان، **معجم**، ص٤٣.
[١٠٠] الدستور، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٥.
[١٠١] حلاق، مرجع سابق، ص١٢٣.
[١٠٢] حلاق، مرجع سابق، ص١٢٤.
[١٠٣] حلاق، مرجع سابق، ص١٢١.

العجز في أي قسم منها، ليظل مالاً احتياطيًا لا يمكن التصرف فيه إلا بأمر من استانبول، وذلك بعد اخذ رأي مجلس إدارة ديوان الأوقاف أو المجلس الأعلى حسب الأحوال، مع هذا، فقد استثنى من ذلك أوقاف الحرمين الشريفين[١٠٤].

وهكذا يتضح من خلال هذا العرض أن التنظيمات حددت الوضع القانوني لنظام الأوقاف، وأبقت على الأسس التي وضعها الفقهاء المسلمون لحماية الوقف ودوام استمراره .ولكن المشكلة بقيت في تطبيق الأنظمة، والطريقة التي يتم بها ذلك، وسرعة التنفيذ.

رابعًا: إدارة وتنظيم أوقاف المسجد الحرام في القرن التاسع عشر:

جرت العادة في العصر العثماني الأول (٩٢٣- ١٢٢٠هـ/ ١٥١٦- ١٨١٣م) إن يتم تقسيم الأوقاف في المسجد باجتماع وشيخ الحرم وناظره والشريف. بجانب موظفين آخرين مهمتهم الكتابة،وكانت معظم تلك الأموال موارد أوقاف المسجد الموقوفة خارج الحجاز، وفيما يتعلق بإدارتها، فكان الأشراف يقلدون منصب نظارة الأوقاف لخدمهم، ويعتبر القاضي المالكي أحد العناصر الأساسية في عملية التوزيع فكان ممن يجلس لتفرقة الصرر لكونه يتقلد لمنصب مشيخة الحرم للديار المكية وينوب عن السلطان[١٠٥].

وفي القرن السابع عشر الميلادي أصبحت إدارة أوقاف الحرمين الشريفين والمسجد الحرام تخضع لهيئات إدارية مسئولة عن ضبط الوقف، في استانبول باعتبارها مقر الأوقاف الأكثر أهمية، وكانت مهمتها الحفاظ على إيرادات الأوقاف واستخراج مخصصات الحرمين وتسجيلها حيث تعتبر أوقاف المسجد الحرام احد العناصر الأساسية لأوقاف المسجد الحرام ولعل من أهم أقسام هذا الجهاز الإداري الهيئة الإدارية، والمالية، والرقابية، بالإضافة إلى خدمة المعاونة[١٠٦]، ولكن بعد ربط الحجاز بمصر من الناحية الإدارية عام تغير الوضع، فأصبحت الأخيرة مسئولة عن إدارة وتوفير معظم الأوقاف الدينية التي كان من أهمها أوقاف المسجد الحرام[١٠٧]. وفي عهد التنظيمات استمر الكثير من تلك الوظائف في أداء مهامه، كما أستحدث العثمانيون في هذا العهد منصبًا جديدًا وهو

---

[١٠٤] أحمد أمين حسان، **موسوعة الأوقاف**، مصر، منشاة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٢٠.

[١٠٥] الطبري، مصدر سابق، ص٢٠٣.

[١٠٦] اوزاك، مرجع سابق، ص٦٧.

[١٠٧] هروخرونيه، مرجع سابق، ج١، ص٢٨١.

وكيل السلطان لخدمة الفراشة الشريفة مهمته الإشراف على فرش المسجد الحرام ونظافته وتوزيع الأموال المخصصة من السلطان على خدمة الحرم، من كنس وتنظيف وغيرها[١٠٨] وخصص لمتوليها راتب ثابت وكانت هذه الوظائف في الغالب تسند إلى موظفين أتراك[١٠٩].

تنوعت الأوقاف المخصصة للمسجد الحرام في القرن التاسع عشر، فهناك مباني خيرية أنشئت في مكة لإيواء الفقراء أو الحجاج، وبعضها خصص لإقامة وإيواء زائري المسجد الحرام وتامين مستلزماتهم وخاصة طلبة العلم وشيوخه العلماء، كما وجدت أوقاف تخدم المسجد بشكل مباشر وتوفير حاجاته الأساسية وكل ما يتعلق بخدمته من تعمير وصيانة، بل أن بعضها خصص ريعه لشراء الزيت لقناديل الإنارة وفرش المسجد بالخصف، أو لشراء المسك والطيب لتطييب الكعبة المشرفة، إضافة لأوقاف خصصت للأفراد الذين يتولون خدمة ونظافة المسجد الحرام كالأغوات وغيرهم من موظفين قائمين على رعاية بيت الله الحرام[١١٠].

ويلاحظ أن إدارة الحرم المكي في العصور الإسلامية السابقة كانت تخضع لأمراء مكة الذين كانوا من الأشراف دائمًا، فالأمير أو الشريف كان صاحب الكلمة العليا في إدارة مكة والمسجد الحرام أيضًا، رغم وجود موظف عثماني كبير مسمى وظيفته شيخ الحرم المكي منذ القرن الحادي عشر الهجري . ولكن في العهد العثماني الثاني ، وفي سياق حركة التنظيمات الجديدة عمدت الدولة إلى تركيز الإدارة الفعلية بيد الولاة الأتراك الذين يعينهم السلطان، ومنحت الوالي وظيفة شيخ الحرم وأصبح هذا المنصب يعهد لصاحبه النظر في مصالح المسجد الحرام وعمارته والأوقاف التابعة له[١١١]، والنظر في الأوقاف

---

[١٠٨] صابان، **مراسلات**، ص٢٣١.

[١٠٩] صابان، **مراسلات**، ص٢٣١.

[١١٠] عمر سراج أبو رزيزة، **"استثمار أوقاف المنطقة المركزية حول المسجد الحرام نعم المبدأ لو أحسنت الوسيلة"**، **أوقاف**، السنة السابعة، شوال ١٤٢٧هـ/ نوفمبر ٢٠٠٧م، العدد ١٣، ص٦٠.

[١١١] عبدالعزيز السنيدي، **"المجاورون في مكة المكرمة وأثرهم في الحياة العلمية"**، **الندوة العلمية الكبرى بمناسبة اختيار مكة المكرمة عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م**، المحور الثالث، مطابع جامعة أم القرى، ج٢، ص٣٧.

في مكة عموما[١١٢]، كما أسندت لـه الكثير من الاختصاصات الإدارية التي يلزم للقيام بها والإشراف عليها كالإشراف على جميع العاملين بالمسجد وإعطائهم التعليمات إلى جانب نظر الأوقاف الخاصة بالمسجد الحرام[١١٣]. كما كان الوالي العثماني يعين من ينوب عنه في مراقبة عموم خدمة المسجد الحرام، ويعرف بنائب الحرم، ثم أنشأت الدولة إدارة محلية للأوقاف عرفت بدائرة الأوقاف، ووضعت لها رئيسًا مسئول عن إدارة الأوقاف كانت مهمته جباية ما هو موقوف في مكة على المسجد الحرام وما احتوى من مآثر، ومن واجباته أيضًا صرف مرتبات عموم موظفي المسجد الحرام وصرف العوائد السنوية الآتية من الخارج حسب شرط واقفها، من صرر ومخصصات وعوائد وهدايا كحنطة الجراية التي كان لها دفاتر خاصة تدون فيها أسماء الموظفين من أئمة وخطباء ووقادين وكناسين وفراشين وبوابين وغيرهم[١١٤]. كما كانت دائرة الأوقاف مسئولة عن صرف عوائد رئيس سدنة الكعبة من بني شيبة من طيب وبخور وكل ما يلزم لغسيل الكعبة، أما من الناحية الإدارية فقد كانت دائرة أوقاف الكعبة مرتبطة بشيخ الحرم الذي هو والي مكة، ومن الناحية المالية ارتبطت بنظارة الأوقاف بالآستانة[١١٥]. وفي بداية مرحلة التنظيمات لم يتمكن الولاة من إدارة جميع أمور الحرم الشريف بأنفسهم، بل كانوا يعينون من يحل محلهم في هذا الأمر من أولادهم أو أحد رجال مكة، ويسمى عادة نائب الحرم أو القائم مقام وهي وظيفة تختص بالإشراف على كل ما يخص شئون المسجد الحرام من مراقبة أئمته ومؤذنيه وموظفيه وخدمه نيابة عن أمير البلاد[١١٦].

وبعد سيطرة محمد علي باشا والي مصر على الحجاز أصبحت مشيخة الحرم المكي أحد العناصر الهامة التي يعتمد عليها في إدارة الحجاز وأصبح لكل حرم شيخ بدرجة رئيس[١١٧] كالحرم المكي والمسجد النبوي.

---

[١١٢] الطاسان، مرجع سابق، ص٣٠٢.

[١١٣] الطاسان، مرجع سابق، ص٣٠٣.

[١١٤] عبدالله باسلامة، **تاريخ عمارة المسجد الحرام**، جدة، تهامة للنشر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٣٠٤.

[١١٥] باسلامة، مرجع سابق، ص٣٠٥.

[١١٦] محمد بن صالح بن زين العابدين ألحجبي، **أعلام ألأنام بتاريخ بيت الله الحرام**، تحقيق: إسماعيل أحمد حافظ، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٢٨٨.

[١١٧] أحمد السعيد، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل**، القاهرة، دار المعارف، د. ت،

فكان شيخ الحرم المكي يلقب بالآغا ويتبعه وكيل وجهاز فني، وإداري يساعد في إدارة ومباشرة أعماله التي تخص الإشراف على شؤون العمران والإصلاحات والترميمات، الخاصة بالحرمين والمؤسسات الدينية من مساجد وزوايا وغيرها ،وكذلك الإشراف على المؤسسات التعليمية التابعة لها، كما كان من اختصاصه مراعاة شئون الموظفين في الحرم وإرسال تقارير عن أحوالهم ويرسل سنويا متطلبات الحرم وما يحتاجه من مؤن ونفقات وأجهزة ومعدات ومؤن وترميمات[١١٨].

ونظرا لتنوع الأوقاف وتعدد مصادرها أنشئ في مكة منذ القرن التاسع عشر إدارة محلية لتنظيم الأوقاف والإشراف على ما ينفق داخل مكة المكرمة من أوقاف ومرتبات موظفين ووكلاء عن كل بلد فيه أوقاف للحرمين[١١٩]. وعرفت تلك الإدارة باسم الخزينة الجليلة، وقد تأسست في عام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م[١٢٠] ولا يخفى أن أوقاف ومخصصات مكة المكرمة والمسجد الحرام الموقوفة خارج حدود الحجاز والجزيرة العربية كانت تفوق بالعديد من المرات حجمًا واهتمامًا من تلك الموجودة داخل مكة، إلا أنها تتشابه من حيث الأهمية والفائدة في تقديم الخدمات المتنوعة التي أسبغتها على مكة والمسجد الحرام خلال القرن التاسع عشر. ولكن معظم أوقاف المسجد الحرام الخيرية كانت تفتقد للإدارة المنظمة والمتابعة الجادة حيث وورد أن سجلاتها حتى منتصف القرن التاسع عشر بقيت تحت أيدي الأشراف[١٢١]، وكانت تتم إدارتها رسميًا من العاصمة استانبول، حيث يقوم ناظرها سنويًا، بإعداد بتقرير عن أحوالها ومواردها[١٢٢]. ولكن يبدو أن تلك المتابعة لم تكن دقيقة أو منتظمة، حيث تشير أحوال الأوقاف إلى تعرضها للإهمال والاندثار.

ومن الناحية الشرعية المبدئية ظلت أوقاف المسجد الحرام تخضع لإشراف الهيئة الدينية في مكة المتمثلة بالقاضي والمفتي، فمن خلالها يتم النظر في جميع الأوقاف في مكة

ص١٧.

[١١٨] ششه، ص ص١٥٩- ١٦٠.

[١١٩] نوره معجب سعيد الحامد، **صلات تونس بالحجاز دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية و الاجتماعية ١٢٥٦– ١٣٢٦هـ/ ١٨٤٠– ١٩٠٨م"**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم التاريخ، جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٢١١.

[١٢٠] الحامد، مرجع سابق، ص٢١١.

[١٢١] رقم الصك: ١٠٤، جلد ٨، ص٨٨، لعام ١٣٧٧، سجلات المحكمة العامة بمكة المكرمة.

[١٢٢] صابان، **مراسلات**، ص٢٣٤.

والنظر في كل نوع وتحديد كيفية التعامل معه وقد استمر هذا الأسلوب في عهد التنظيمات وذلك بالرجوع أولاً إلى الفقهاء كالمفتي والقاضي[١٢٣] الذين يتحققون من توصيات القضاة المحفوظة في دفاتر الوصايا والأوقاف[١٢٤]، ولكن رغم ذلك لم يمنع تنظيم الأوقاف وفق أصول الشرع والقوانين المطبقة، من حصول كثير من المخالفات والتعديات على بعض الأوقاف وريعها ،الأمر الذي أدى إلى حدوث مظالم ونزاعات حولها[١٢٥]. كما تعرضت الأوقاف الخيرية في مكة إلى مشاكل وخلافات، فخلال حكم الشريف محمد بن عون (١٨٢٧- ١٨٥٨م/ ١٢٤٢- ١٢٧٤هـ)[*] ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م نشب خلاف بينه ووالي جدة بسبب أن بعض الأمراء المعينين من قبل الشريف اخذوا لأنفسهم قسطًا كبير من أموال الزكاة[١٢٦]. ولم يكن تعامل الأشراف مع الأوقاف أفضل حالا كما أشارت بعض روايات أهل مكة عن طمعهم في الأوقاف الخيرية[١٢٧].

---

[١٢٣] الزرعه، مصدر سابق، ص٣.

[١٢٤] الزرعه، مصدر سابق، ص ص٢٣- ٢٤.

[١٢٥] الزرعه، مصدر سابق، ص٢٩.

[*] محمد بن عون، من الأشراف العبادلة. أتى إلى الحجاز مع القوات المصرية بأمر من محمد علي باشا سنة ١٨٢٧م، جارشلي، مرجع سابق، ص٥٦.

[١٢٦] هروخرونية، مرجع سابق ،ج١، ص٢٨٤.

[١٢٧] هروخرونية، مرجع سابق ،ج١، ص٢٩٢٤.